آسيا

تحولات الداخل والخارج

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

آســـيا

تحـولات الداخـل والخـارج

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام: د. خالد عكاشة

نائب المدير العام: اللواء محمد إبراهيم الدويري

تحرير وإشراف : د. هدير سعيد

إخراج فني: عبد المنعم أبوطالب

الطبعـة الأولى: يناير 2025

رقـم الإيـداع: 2025/2906

الترقيـم الـدولي: 978-977-9694-08-5

© حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة – مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

آسيا: تحولات الداخل والخارج

تقديم: تحولات ودروس آسيوية	06
الاقتصاد الصيني بين التحديات وآفاق النمو المستقبلي	13
ساحة المواجهة: التنافس الصيني الأمريكي في منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ)	49
الدور المتصاعد للهند على الساحة العالمية	79
استراتيجية "دوي موي" والدمج بين الشيوعية والاقتصاد الحر: فيتنام نموذجًا	101
ضبط الصراع: التحوط الفلبيني في بحر الصين الجنوبي	127
المشهد الإرهابي في أفغانستان في ظل إمارة طالبان الثانية: رؤية تقييمية	165
اتجاهات التصعيد في شبه الجزيرة الكورية	193

تقديم : تحولات ودروس آسيوية

يُمثل هذا الكتاب إضافة مهمة للدراسات الآسيوية باللغة العربية. وأحد جوانب الأهمية تنبع من أن القارة الآسيوية تشهد العديد من التحولات التي تتطلب منا المزيد من الفهم. وأهم هذه التحولات هو انتقال موازين القوى من الغرب إلى الشرق، من منطقة المحيط الأطلنطي إلى آسيا ومنطقة المحيط الهادي.

أهمية آسيا تعود أيضًا إلى أنها بالتأكيد قارة المستقبل، والمستقبل سيكون لآسيا، ليس فقط لأنها أكبر قارة في العالم وأكثرها سكانًا (60% من سكان العالم)، ولكن أيضًا لأنها أصبحت قاطرة النمو الاقتصادي في العالم (دول آسيا والمحيط الهادي تمثل 54% من الناتج الاقتصادي الإجمالي للعالم، و44% من التجارة الدولية).

الصعود الآسيوي لا يرتبط فقط بالصين، التي أصبحت في طريقها لأن تكون أكبر اقتصاد في العالم، ولكن يرتبط بصعود دول أخرى مثل الهند (في طريقها لأن تصبح الاقتصاد الثالث في العالم)، واليابان، وكوريا الشمالية، وإندونيسيا، وفيتنام، وغيرها.

قوة هذه الدول لم تعد تقتصر فقط على حجم اقتصادها ومعدلات النمو بها، بل امتدت لمجالات أخرى منها القدرة على الاختراع والابتكار وليس مجرد تقليد وإنتاج السلع الغربية. فالصين أصبحت أكبر مسجل للاختراعات في العالم، وفي كل عام تمنح جامعاتها درجات دكتوراه في العلوم والهندسة أكثر مما تمنحه نظيرتها في الولايات المتحدة.

آسيا أصبحت أيضًا ساحة لتحولات استراتيجية كبرى، ويتم على أرضها تحول العالم من حالة القطبية الأحادية إلى نظام دولي جديد يقوم على تعدد الأقطاب، أطرافه هي الصين والهند وروسيا، بالإضافة للولايات المتحدة، والتي تقاوم هذا التوجه وتخشى أن يؤدي إلى إخراجها من آسيا.

والواقع ان الحديث لا يتوقف في مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام الدولية، عن أن العالم يقف على بوابة حرب باردة جديدة، إن لم يكن قد دخلها بالفعل. وأنه إذا كان العالم شهد من قبل حربًا باردة امتدت لأكثر من أربعين عامًا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، والحرب الباردة الجديدة هي بين الولايات المتحدة وإحدى القوى الآسيوية وهي الصين.

وبالرغم من أن البعض يرى أنه لا يمكن أن تقوم حرب حتى ولو باردة بين البلدين، فكلاهما شريك تجاري ضخم للآخر، وهناك استثمارات صينية ضخمة بالولايات المتحدة، جانب كبير منها في سندات الخزانة التي تمول عجز الموازنة الأمريكية؛ كذلك لا يوجد بعد أيديولوجي للتنافس، فبالرغم من أن الصين ما زال يحكمها الحزب الشيوعي، إلا أن بكين تتحدث عن اشتراكية ذات خصائص صينية، أحد ملامحها هو تبني الآليات الاقتصادية للنظام الرأسمالي، وفوق ذلك فإن المسئولين الصينيين يروجون دائمًا أنهم لا يسعون لنشر النموذج الصيني في العالم، ولا يريدون لغير الصينيين أن يكونوا صينيين، أي يتبنون القيم الصينية.

إلا أنه لا يمكن إنكار أن الولايات المتحدة أعلنت بشكل رسمي ومتكرر أن الصين هي منافسها الاستراتيجي الأول في العالم.

ويتمحور تخوف الولايات المتحدة من الصعود الاقتصادي الصيني في امتداده إلى مجالات التكنولوجيا المتقدمة، والتي تتمتع فيها الولايات المتحدة وحلفاؤها بمزايا نسبية، وفي حالة ظهور منتج صيني يحمل نفس الجودة التكنولوجية الغربية، وفي الوقت نفسه يباع بسعر أقل، فسوف تفقد الولايات المتحدة مكانتها كمصدر للسلع ذات التكنولوجيا العالية، كما أن الصين سوف تستغل مكانتها الجديدة لتحقيق أهداف استراتيجية حول العالم، وعلى حساب الولايات المتحدة.

جانب من التنافس الأمريكي الصيني له أيضًا دلالات قيمية، تتعلق بفكرة تعددية القيم على المستوى العالمي، فالولايات المتحدة عادت إلى استخدام مفهوم

القيم كأحد أسلحتها على الساحة الدولية. ويدور الصراع الفكري بين القوى الكبرى الآن حول مدى عالمية القيم، حيث تتبنى الولايات المتحدة فكرة أن القيم التي نشأت وتطورت في الغرب هي قيم عالمية وليست قيمًا غربية، وبالتالي يجب نشرها في العالم كله، وأن تصبح هي المقياس الدولي لتحديد مدى التقدم والتراجع في العديد من المجالات.

الصين ترفض فكرة عالمية القيم الغربية، وترى أن الهدف من تبني القيم العالمية هو الادعاء بأن نظام القيم الغربي يتحدى الزمان والمكان، ويتجاوز الأمة والطبقة، وينطبق على البشرية جمعاء. وتؤكد الصين أن لها حضارتها الخاصة، التي انبثقت عنها مجموعة من القيم قد تختلف في مضمونها وأولوياتها عن القيم الغربية، وبالتالي ترفض فكرة التعامل مع القيم الغربية على أنها ذات طابع عالمي، يجب أن يتبناه الجميع، أو يُستخدم مقياسًا للتقدم أو التخلف.

وتتبنى الصين قيمًا سياسية خاصة بها ترتبط بمفاهيم الإنجاز والاستجابة لمطالب الناس، ورضاء المواطن نتيجة لذلك. على سبيل المثال، تشير الصين إلى ما حققته في انتشال الملايين من حالة الفقر المدقع، وتبنيها أكبر نظام للضمان الاجتماعي في العالم، وتجاوز عدد الأشخاص المشمولين بالتأمين الصحي الأساسي 1.3 مليار شخص، والمشمولين بالتأمين على الشيخوخة مليار شخص.

ومع استمرار الصعود الصيني، فإن الحكمة تقضي الدخول في شراكات معها، ودون تقويض العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تظل شريكًا استراتيجيًّا وأمنيًّا للعديد من الدول العربية، ليس من السهل استبداله في الأمد القصير، وبالتالي ليس من الحكمة أيضًا تطوير العلاقة مع الصين انطلاقًا من منطق "المراهنة"، والاعتقاد أنها ستزيح الولايات المتحدة عن مكانتها الدولية المتميزة حاليًا، فالعلاقات الدولية تتطلب حسابات دقيقة وطويلة الأمد للمكسب والخسارة، والنظام الدولي الجديد لم تتضح معالمه الكاملة بعد، ومن مصلحة الدول العربية أن تظل خياراتها قائمة مع كافة القوى الكبرى.

القارة الآسيوية تضم نموذجًا آخر جديرًا بالدراسة والتأمل وهو النموذج الهندي. فالهند تمثل نموذجًا ناجحًا لدولة أصبحت أكبر دولة من حيث عدد السكان، ومع ذلك استطاعت أن توفر لهم ليس فقط المأكل، ولكن أيضًا معدلًا جيدًا من فرص العمل (الهند تحتاج خلق مليون فرصة عمل جديدة كل شهر)، والاقتصاد الهندي يعد اليوم الثالث عالميًا بمقياس القوة الشرائية. والهند تصنف اليوم كدولة صناعية، وتقلص حجم مساهمة الزراعة في اقتصادها من 54% عام الاستقلال إلى 13% في 2017. الهند اعتمدت بشكل كبير على المدخرات المحلية لتمويل عملية الاستثمار، وارتفعت نسبة هذه المدخرات من 10% من إجمالي حجم الاقتصاد الهندي وقت الاستقلال إلى 30% الآن، ويتم ضخ معظمها في العملية الإنتاجية.

الهنود يفخرون أيضًا بأنهم حققوا إنجازًا كبيرًا في القضاء على الأمية، ففي عام 1947 كان عدد سكان الهند 340 مليون نسمة، وكانت نسبة من يعرف منهم الكتابة والقراءة 13% فقط، اليوم ارتفعت نسبة التعليم إلى 74% أي حوالي بليون شخص.

الهند اختارت أيضًا أن تتعامل مع تحديات التنوع اللغوي والاجتماعي والسياسي ببناء المؤسسات التي ينضوي تحتها الجميع، ويتعاملون في إطارها بشكل سلمي.

الهند اهتمت كثيرًا بالاستثمار في نخبتها باعتبارها القاطرة أو الموتور الذي يحرك المجتمع، فأنشأت ما يُعرف بمراكز التميز في مجالات التعليم المختلفة خاصة العلوم التطبيقية وعلوم الإدارة، والتي استقطبت أفضل الطلاب، وقدمت لهم جودة في التعليم بمستويات عالمية، وتخرجت هذه النخبة وشاركت في قيادة بلادها سواء من خلال مؤسسات الدولة أو القطاع الخاص. بل تجاوز دورها الحدود الهندية، وتشارك الآن في قيادة العديد من المؤسسات العالمية، وخاصة أكبر شركات التكنولوجيا في العالم، مثل جوجل ومايكروسوفت، وغيرها، وغالبية هؤلاء تخرجوا في مؤسسات تعليمية هندية. أي إن الهند فرقت بين إتاحة خدمة تعليمية بمستوى مقبول وفرتها للجميع، وبين التميز وبمعايير عالمية والذي وفرته لنخبة

العقول، وتحت إشراف ورعاية الدولة. واستفادت الهند من علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية في التعاون وإنشاء معهد هندي على غرار معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا والذي يعد رائدًا في مجالات البحث والابتكار. ويوجد بالهند الآن حوالي 26 معهدًا من معاهد التميز، وتتمتع بوضعية خاصة في القانون، واستقلالية في الإدارة، وتنفق عليها الدولة بسخاء، وتنوعت معاهد التميز ولم تعد مقصورة على التكنولوجيا فقط، بل شملت تخصصات مثل الإدارة والاقتصاد والسياسة وغيرها، وساهمت في تخريج نخبة هندية متميزة في المجالات المختلفة.

فكرة أخرى ترتبط بالهند، وهي أنها قامت بتطوير مفهوم "عدم الانحياز" واستبدلته بتعبير آخر هو "الاستقلالية الاستراتيجية" Strategic Autonomy، ويقصد به تعظيم استقلالية القرار وتوسيع مساحة الخيارات المتاحة في القضايا الخارجية. وقد تبنت الهند هذا المفهوم منذ سنوات كإطار لسياستها الخارجية، واستخدمته منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية لتفسير مواقفها وتبرير تصويتها على القرارات الدولية. وكثيرًا ما تتجنب الهند استخدام مفهوم "تحالف" Alliance لوصف علاقاتها بالقوى الكبرى، وتفضيل تعبير "شراكة" Partnership كبديل له.

والواقع أن الهند استخدمت مفهوم الاستقلالية الاستراتيجية لتوسيع شراكاتها الاستراتيجية والابتعاد عن وضع كل بيضها في قفص واحد، أو تركيز الشراكة على قوة كبرى بعينها. على سبيل المثال، ارتبطت الهند بشراكات أمنية قوية مع الولايات المتحدة، وأوروبا واليابان وأستراليا. وفي المجال الاقتصادي تبنت أشكالًا مختلفة من التعاون مع مجموعة واسعة من الدول التي لديها مصلحة مشتركة في تطوير سلاسل الإمداد العالمية.

النموذج الآسيوي الآخر الذي يقدم لنا العديد من الدروس المستفادة هو فيتنام. فدولة فيتنام، التي ما زال يُطلق عليها رسميًا "جمهورية فيتنام الاشتراكية" تخلت منذ عام 1986 عن السياسات الثورية والاشتراكية والتخطيط المركزي، وتبنت سياسات اقتصادية تقوم على آليات السوق وتحرير التجارة وتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي. وأصبحت مدينة سايجون، التي تحول اسمها إلى هوشي منه، مركزًا ماليًا وصناعيًا يدار وفقًا لآليات الاقتصاد الرأسمالي. وانتقلت فيتنام من مصاف الدول الفقيرة بمتوسط

دخل 100 دولار للفرد إلى دولة أصبح متوسط دخل الفرد فيها يقرب من ألفي دولار، وتم انتشال الملايين من وضعية الفقر، وحققت فيتنام في العقد الأخير معدلات نمو اقتصادي سنوي تبلغ في المتوسط ما بين 5% إلى 10%. وتعمل حثيثًا على توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي وفي إطار مبادرة الشراكة مع دول المحيط الهادي.

وبالرغم من التحديات الكثيرة التي لا تزال تواجهها؛ إلا أن فيتنام تمثل نموذجًا يمكن دراسته والاستفادة منه في العديد من المجالات الاقتصادية، منها مثلًا الإدارة الناجحة لما تبقى من مصانع لا تزال تملكها الدولة وتحويلها لمؤسسات تدر أرباحًا، وكذلك تبني استراتيجية صناعية ناجحة، والتميز في صناعة المنسوجات.

إلا أن أهم ما يميز التجربة الفيتنامية هو أنها استطاعت أن تجذب العديد من الاستثمارات الأجنبية الضخمة في مجال تكنولوجيا المعلومات (صناعة المستقبل). على سبيل المثال، قامت شركة "إنتل" الأمريكية باستثمار أكثر من مليار دولار لإنشاء مصنع لشرائح الكمبيوتر Chips، وأصبح 80% مما تصدره إنتل من هذه الشرائح للعالم ينتج في مصنعها في فيتنام، وقامت شركة مايكروسوفت بنقل مصنعها الذي ينتج تليفونات نوكيا الجديدة من الصين إلى فيتنام، كما قامت شركات جوجل، وفيسبوك، وتويتر، بتكثيف استثماراتها في فيتنام عوضًا عن الصين. أحد أسباب ذلك هو توافر عمالة فيتنامية مدربة، وتبسيط الإجراءات، والحوافز التي تقدمها الحكومة الفيتنامية لهذه الاستثمارات، وتخطط فيتنام لأن يكون 30% من إنتاجها الصناعي قائمًا على التكنولوجيات المتقدمة.

باختصار، نحتاج ارتباطًا استراتيجيًا أكبر بالدول الآسيوية التي تشكل القطبية المتعددة للعالم الجديد، ونحتاج أن نقتدي بالتجربة التنموية الآسيوية، والتي حققت معجزة اقتصادية انطلاقًا من تطوير التعليم والتنمية البشرية، ومزجت بين النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر، وبين قيم العولمة والهوية الوطنية.

ويضم هذا الكتاب مجموعة من الإسهامات التحليلية الهامة التي تساعدنا في فهم التحولات الكبرى التي تشهدها القارة الآسيوية.

أ.د. محمد كمال

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

مدير برنامج العلاقات الدولية وعضو الهيئة الاستشارية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية